

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٢٠

الثلاثاء، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة بيرسيغال (الأرجنتين)

الأعضاء:

أذربيجان السيد موسيف

أستراليا السيد كوينلان

الاتحاد الروسي السيد بانكين

باكستان السيد مسعود خان

توغو السيد مبيو

جمهورية كوريا السيد كيم سوك

رواندا السيد مانزي

الصين السيد وانغ مين

غواتيمالا السيد روسينثال

فرنسا السيد لاميك

لكسمبرغ السيد مايس

المغرب السيد لوليشكي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيد أوسكار فرنانديث تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فرنانديث تارانكو.

السيد فرنانديث تارانكو (تكلم بالإنكليزية): يجتمع

المجلس مرة أخرى في خضم استمرار الاضطرابات الإقليمية، مع وضع متقلب في مصر، ولبنان هش واستمرار الاضطرابات في سوريا. وقد أصدر الأمين العام بيانين في الأيام الأخيرة بشأن الحالة في مصر، وقدم نائب الأمين العام إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس يوم الخميس الماضي. ولا تزال التطورات في مصر وانعكاساتها الإقليمية مصدر قلق كبير وتستحق بالغ اهتمامنا. خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدنا أيضا انفراجة بسيطة ولكنها مهمة من أجل إحلال السلام مع إطلاق المحادثات المباشرة المستأنفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين الشهر الماضي. وتعتقد الأمم المتحدة منذ مدة طويل بأنه يمكن لتحقيق تقدم فيما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أن يكون له أثر إيجابي على الاستقرار الإقليمي. وأصبح ذلك أكثر أهمية خلال الأسابيع الأخيرة على خلفية التطورات المقلقة التي تشهدها أماكن أخرى في المنطقة.

وتوجه الجهود التي قادها وزير خارجية الولايات المتحدة على مدى أربعة أشهر بسلسلة من الاجتماعات التحضيرية

بين المفاوضين في واشنطن العاصمة، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، حيث اتفق الطرفان على جدول أعمال من شأنه أن يشمل جميع قضايا الوضع النهائي الأساسية، والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في غضون تسعة أشهر. وأعقب تلك الاجتماعات، إجراء الجولة الأولى من المحادثات الرسمية في القدس في ١٤ آب/أغسطس، بعد الإفراج عن ٢٦ سجينا من فترة ما قبل أوسلو من المنتمين إلى قطاع غزة والضفة الغربية، استنادا إلى قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه. وجرت الجولة الثانية بين المفاوضين اليوم في أريحا. ورحبت المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٣٠ تموز/يوليه باستئناف المحادثات وكررت التزام أعضائها المشترك بمساعدة الطرفين على تحقيق حل الدولتين المتفاوض عليه، ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. ويعتزم مبعوثو المجموعة الرباعية الاجتماع قريبا لمناقشة الخطوات التالية.

إزاء هذه الخلفية، سافر الأمين العام إلى المنطقة، إلى الأردن وفلسطين وإسرائيل، في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس لتقديم دعمه الشخصي لقادة كلا الجانبين. وقد شجعتته جدية الجهود الرامية إلى إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بعد الجمود السياسي الذي طال أمده، وقد أثني على إصرار وزير خارجية الولايات المتحدة كيري في هذا الصدد. ورحب أيضا بتعيين المبعوث الخاص للولايات المتحدة للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، السيد مارتن انديك. وقد أثلج صدره بشكل خاص القرار الجريء للرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهوو الشروع في حوار مباشر، الذي لا يزال يشكل المسار الوحيد الأكثر مصداقية من أجل التوصل إلى حل. وقد وجد الأمين العام القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية ملتزمتين من جديد برؤية حل الدولتين، التي هي بوضوح في مصلحة كلا الشعبين. وتمثلت رسالته في أن هذه فرصة لا يمكن لأي من الطرفين إضاعتها. ويتمثل إيمانه الراسخ بأن المفاوضات المباشرة هي الطريقة الوحيدة

وكما ذكر في الشهر الماضي، فقد نفذت السلطات الإسرائيلية عدداً من التدابير بهدف تيسير وصول الفلسطينيين من بقية أنحاء الضفة الغربية إلى القدس الشرقية خلال شهر رمضان المبارك. كما فتحت السلطات الإسرائيلية بصورة جزئية طريق الوصول التاريخي إلى مدينة الخليل من الجنوب أمام المرور الفلسطيني، بعد إغلاق دام طوال الاثني عشر عاماً الماضية، بدعوى الشواغل الأمنية بشأن المستوطنين في الجوار. وبالرغم من أن هذه التدابير محدودة، فإنها تمثل خطوات مهمة إلى الأمام في هذه المرحلة الحاسمة من العملية السياسية. وشجع الأمين العام إشارات من السلطات الإسرائيلية بأن ثمة تدابير إضافية في طور التخطيط لزيادة تخفيف القيود على التنقل والوصول الفلسطيني، سواء للأشخاص أو البضائع.

وفي نفس الوقت، ما زال الأمين العام يشعر بقلق عميق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مشيراً إلى الإعلانات الأخيرة بالموافقة على بناء حوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية. وموقف الأمم المتحدة بشأن تعارض بناء المستوطنات مع القانون الدولي ما زال ثابتاً. علاوة على ذلك، فإن النشاط الاستيطاني يعمق انعدام الثقة ويقوض الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام ويجعل حل الدولتين مستحيلاً في نهاية المطاف.

كما أن استمرار عنف المستوطنين يثير القلق. ففي ٢٥ تموز/يوليه، أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في قرابة ١٠٠ من أشجار الزيتون المملوكة لفلسطينيين في قرية مخماس بالقرب من رام الله. وهذه الهجمات العنيفة تقوض أسباب الرزق لدى المجتمعات عبر الضفة الغربية. وأحث السلطات الإسرائيلية على ضمان اتخاذ كل التدابير قبل أن يحل موسم حصاد الزيتون في أواخر الشهر القادم لحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم وتمكينهم من الوصول إلى أراضيهم والعناية بمحاصيلهم على مدار العام.

التي يمكن من خلالها للفلسطينيين تحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وللإسرائيليين تلبية احتياجاتهم الأمنية المشروعة، ويصبحون أخيراً شريكة مهما في إقامة شرق أوسط مستقر ومزدهر. وما فتى الأمين العام يعتقد أن حل الدولتين يمكن تحقيقه من خلال مفاوضات تحسم مسائل الوضع الدائم كالحدود والأمن واللاجئين والقدس. وحتى تنهياً لتلك المفاوضات فرصة النجاح، يجب أن تكون مجدية وذات أفق سياسي واضح، وأن تتمخض عن عوائد مبكرة في الفترة المقبلة.

ويقر الأمين العام بأن الطريق أمامنا محفوف بالعقبات. ومع ذلك، فقد ناشد القادة السياسيين من الجانبين، إلى جانب الشباب الفلسطيني والإسرائيلي، للتغلب على الشك العميق وتشجيع قادتهم في جهودهم لتشكيل مستقبل أفضل تستحقه شعوبهم. وينبغي لأصحاب الشأن الإقليميين والدوليين أن يساعدوا الأطراف على المضي بتلك الجهود قدماً. ويحتاج الجانبان الآن إلى الحفاظ على بيئة مؤاتية لدفع عملية السلام إلى الأمام. وعلى الأطراف أن تمتنع عن أي أعمال قد تقوض آفاق تلك المفاوضات، وينبغي أن تكون هناك تحسينات ملموسة في الحالة على أرض الواقع.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضاً في عمليات البحث والاعتقال التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية؛ وأسفرت ٢٢٩ عملية من هذه العمليات في الضفة الغربية عن اعتقال ٢٧٦ فلسطينياً. وأصابت القوات الإسرائيلية ٨٨ مدنياً فلسطينياً، من بينهم ٢٠ طفلاً و ٥ نساء. وجرح الفلسطينيون جنديين إسرائيليين. مع ذلك، وفي تطور مزعج، في ١٩ آب/أغسطس، طرد ٣٩ فلسطينياً قسراً، من بينهم ١٨ طفلاً، ودمرت بيوتهم فيما بدا أنها زيادة كبيرة في هدم المنازل في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى هدم ستة هياكل أخرى اليوم في المنطقة جيم.

فلسطينيين في ١٧ آب/أغسطس بينما كانوا يحاولون السباحة صوب إسرائيل غرب بيت لاهيا. وندعو إسرائيل إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس في مثل هذه الحالات وبذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وما زالت غزة تمثل أولوية عليا بالنسبة للأمم المتحدة ويجب ألا تنسى في سياق عملية السلام المستأنفة. وعلى الرغم من ردود الفعل السلبية المبكرة، نعرب عن الأمل في ألا تعرقل سلطات الأمر الواقع حماس الجهود لتحقيق حل الدولتين، وهي الفرصة الوحيدة لتحقيق سلام دائم وإنهاء عزلة قطاع غزة.

ونتيجة للتطورات السياسية في مصر، أصبح الوصول إلى رفح مقيداً لأسباب أمنية. وإلى جانب القيود طويلة الأمد المفروضة على حرية انتقال الأشخاص والبضائع عن طريق إسرائيل، ستظل تلك التدابير تؤثر سلباً على السكان المدنيين، بما في ذلك من خلال الحد من الوصول إلى الرعاية الصحية بالنسبة لبعض أخطر الحالات المرضية في غزة، الأمر الذي سيسفر عن نقص في الإمدادات الطبية الرئيسية. واستمرار التدابير الصارمة التي تتخذها السلطات المصرية ضد الأنشطة غير المشروعة من خلال الأنفاق إلى غزة قد أثر على توفر السلع الأساسية، وخاصة مواد البناء.

وعليه، فقد أصبح الوصول من خلال المعابر القانونية هو الأهم. وقد تحدث الأمين العام إلى كل الشركاء ذوي الصلة، بما في ذلك السلطات الإسرائيلية، بناء على طلب الحكومة الفلسطينية، بشأن زيادة الوصول عن طريق المعابر القانونية، ولا سيما تحرير وصول مواد البناء إلى غزة. ونأمل كذلك في اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الصدد قريباً. ومن شأن هذه الخطوات دعم تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر لوقف إطلاق النار، الذي يدعو إلى وقف الإغلاق ومعالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل.

والأمين العام يرحب بقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن الإفراج عن سجناء ما قبل أو سلو. إلا أنه يظل قلقاً إزاء مصير نحو ٥٠٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية، لا سيما المضربين عن الطعام - الذين تبقى منهم ١٠ حالياً، بعد أن أهدى ٤ من الأردنيين إضرابهم - إلى جانب المحتجزين إدارياً، الذين يتعين إما أن يحاكموا أو يطلق سراحهم.

وفي رام الله، اجتمع الأمين العام مع رامي الحمد الله، رئيس الوزراء الفلسطيني الذي أعيد تعيينه مؤخراً، حيث كلفه الرئيس عباس في ١٥ آب/أغسطس بتشكيل حكومة جديدة في غضون خمسة أسابيع. وأكد الأمين العام مجدداً التزام الأمم المتحدة بضمان تنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة التي تستحق النمو والانتعاش اقتصادياً، والوصول إلى الأرض والبحر والموارد. كما أعرب عن دعمه للجهود الرامية لتعافي الاقتصاد الفلسطيني وحماية الإنجازات الهامة لبناء الدولة، وهي المسائل التي سيتناولها اجتماع الشهر القادم للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين.

وفي مناسبة زيارة الأمين العام، وقعت السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة أول إطار من نوعه للمساعدة الإنمائية التي ستقدمها الأمم المتحدة لدولة فلسطين. ويصف ذلك الإطار الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة للأولويات الإنمائية الوطنية، ويضع الشعب الفلسطيني في مركز البرمجة التنموية ويمكن الشعب من ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بالوصول إلى الخدمات الأساسية وإدراك حقه في مستوى معيشة معقول.

كان الهدوء في غزة مؤقتاً، حيث أطلقت ستة مقذوفات على إسرائيل، الأمر الذي ندينه بشدة. وسجلت عمليتا توغل إسرائيليتان وغارة جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقتل فلسطيني أثناء محاولته التسلل إلى إسرائيل عبر السور في شمال شرق مخيم البريج للاجئين في ١٠ آب/أغسطس، وجرح ستة آخرون في حالات مشابهة، منهم ثلاثة في البحر. واعتقل ثلاثة

نحن نشعر بقلق بالغ إزاء حوادث اختطاف رجال الدين والمدنيين عموماً. يؤدي استمرار تدفق المقاتلين الأجانب إلى تفاقم التوترات الطائفية والعرقية ويجب وضع حد له.

في الوقت نفسه، في غياب حل سياسي طال أمد الدعوة إليه، تزايدت الاحتياجات الإنسانية في كل دقيقة، بما يفوق قدرة جهودنا على الاستجابة. هناك الآن أكثر من ٦,٨ مليون سوري يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ويقدر أن أكثر من ٤ ملايين من السوريين مشردون داخل بلدهم، وقرابة ٢ مليون سوري مسجلون كلاجئين و/أو يتلقون المساعدة في البلدان المجاورة لسوريا. وخلال الأيام القليلة الماضية، راقب العالم بقلق شديد نزوح أكثر من ٢٠ ألف شخص من شمال شرقي سوريا إلى العراق.

وما برح الوصول إلى المحتاجين يشكل تحدياً. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني على مجلس الأمن في المساعدة في تيسير الوصول إلى جميع المحتاجين داخل سوريا والبلدان المجاورة لها.

وما برح موقف الأمين العام بدون تغيير: لا يوجد حل عسكري للصراع. فالمطالب المشروعة للشعب السوري بالحرية والكرامة لن تُسكّتها الأسلحة. والانتصارات العسكرية التي حققتها القوات الحكومية مؤخرًا ينبغي ألا تعطي الحكومة ثقة كاذبة بأنها تستطيع أن تنتصر عسكرياً. وبالمثل، ينبغي ألا تدفع الوعود بتقديم الأسلحة المعارضة إلى وضع أولويات مغايرة وإلى توقع أشياء أخرى غير الحل السياسي. ما تمس إليه الحاجة هو التوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، ما فتئنا نبذل قصارى جهدنا لكي ينعقد مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن. لقد اكتملت الأعمال التحضيرية التقنية تقريباً. ويجدوننا الأمل في أن يظل المجتمع الدولي بأسره ملتزماً بالعملية وأن يسهم في إنجاحها، بالقول والعمل.

وفي الحادث الأخير الذي وقع في شبه جزيرة سيناء، شهدنا بالأمس أنباء مروعة عن كمين نصب لحافلتين صغيرتين، راح ضحيته ٢٥ من جنود الأمن المصريين. وقد أدان الأمين العام الحادث، والأمم المتحدة تأمل أن يتم تحديد الجناة وتقديمهم للعدالة بسرعة.

وفي تطور منفصل ولكن مزعج، أطلقت ثلاثة قذائف ليلة ١٢ آب/أغسطس على منتجع إيلات. وأمكن اعتراض اثنين من هذه الصواريخ بواسطة نظام القبة الفولاذية ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات. وأعلنت منظمة إرهابية تدعى أنصار بيت المقدس مسؤوليتها عن الهجوم. والهجمات من هذا القبيل غير مقبولة وتدان بأقوى العبارات.

أنتقل الآن إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، حيث تستمر إراقة الدماء بلا هوادة. وما زالت القوات الحكومية تستخدم القصف العشوائي والهجمات الجوية ضد المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية، دون أدنى اعتبار لحماية المدنيين. ومن جانبها، ما زالت مجموعات المعارضة المسلحة غير ملتزمة بحماية المدنيين، ويواصل كثير منها شن عمليات عسكرية داخل المناطق المأهولة. ويستمر الجانبان المتحاربان أيضاً في ارتكاب أعمال التعذيب والاختطاف، على أسس طائفية في بعض الأحيان.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر الجانبين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن المهم أن تبذل كل الجهود لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية، أيّاً كانت رتبهم أو مناصبهم أو انتماءاتهم.

إن تقارير المواجهات العسكرية والتزوح في شتى أنحاء البلد على أسس طائفية تهدد بزيادة تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمع السوري.

حوادث لسلوك ينطوي على التهديد ضد أفراد القوة من قبل أعضاء مسلحين بالمعارضة. في ١٢ آب/أغسطس، أطلق مسلح مجهول الهوية النار على اثنتين من المركبات التابعة للقوة. ولم تقع إصابات بين الأفراد ولم تُصب المركبات بأضرار.

انتهى الهدوء النسبي في لبنان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بصورة مأساوية بوقوع الانفجار المدمر في ١٥ آب/أغسطس في ضاحية بيروت الجنوبية، الذي قُتل فيه ما لا يقل عن ٢٤ شخصا وأصيب أكثر من ٣٠٠ شخص. أدان الأمين العام بشدة التفجير - الذي كان الأشد فتكا منذ عام ٢٠٠٥ - وأكد على دعم المجتمع الدولي المستمر للبنان، وحث جميع اللبنانيين على البقاء متحدين، والالتفاف حول مؤسسات دولتهم والمحافظة على أمن بلدهم واستقراره. ودعا الرئيس سليمان إلى انعقاد مجلس الدفاع الأعلى، الذي دعا إلى إلقاء القبض على "الذين يقفون وراء الهجمات الإرهابية في لبنان". وأعلنت جماعة لم تكن معروفة من قبل، هي كتائب عائشة، مسؤوليتها، وهددت بالمزيد من الهجمات.

وتشمل الحوادث الأمنية الأخرى إطلاق صاروخين في ١ آب/أغسطس في ضاحية يرزة ببيروت حيث يقع القصر الرئاسي ووزارة الدفاع. وفي ٤ آب/أغسطس، أدى انفجار جهاز تفجير ارتجالي إلى الكشف عن ١٨ جهازاً آخر على الأقل كانت جاهزة للاستعمال، بالإضافة إلى خرائط وأهداف مستقبلية. وفي ١٨ آب/أغسطس، أدى اكتشاف سيارة محملة بـ ٢٥٠ كيلوغراما من المتفجرات في الناعمة، جنوب بيروت، إلى إلقاء القبض على أربعة أشخاص على علاقة بشبكة لتفجير السيارات المفخخة.

ما انفكت الأزمة السورية تؤثر على الاستقرار في لبنان، بخاصة في المناطق الحدودية. في ١٨ آب/أغسطس، أصابت خمسة قذائف منطقة الهرمل بدون وقوع إصابات. في ١١ آب/أغسطس، أصيب عمدة عرسال عندما تعرض موكبه لإطلاق

ما انفك الأمين العام يساوره بالغ القلق من الأنباء التي تزعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. لقد وصلت إلى دمشق يوم الأحد ١٨ آب/أغسطس بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بقيادة السيد إيكاسلستروم، وشرعت في عملها يوم أمس. بحسب الاتفاق مع الحكومة، سيقوم الفريق بأنشطته في البلد مدة أقصاها ١٤ يوما، قابلة للتمديد بالموافقة المتبادلة. ستقوم البعثة بشكل متزامن بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية التي أبلغت بها الحكومة السورية في خان العسل وفي ادعاءين آخرين باستخدام الأسلحة الكيميائية أبلغت عنهما الدول الأعضاء. وأبلغت السلطات السورية باسمي هذين الموقعين في أعقاب موافقتها على طرائق عمل البعثة. في الوقت نفسه، سيناقش الطرفان الادعاءات الأخرى وما يتصل بها من مواقع أخرى.

في الجولان، لا تزال الحالة متقلبة، وتشهد المنطقة الفاصلة قصفاً مكثفاً واشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة المسلحة. منذ ١٧ آب/أغسطس، زادت كثافة الاشتباكات في المنطقة الفاصلة، على وجه الخصوص، بالقرب من موقعي الأمم المتحدة ٦٨ و ٦٩، مما أجبر أفراد حفظ السلام في تلك المواقع إلى الاحتماء بالملاجئ. لم يبلغ عن وقوع أي إصابات بين أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بالرغم من أن إطلاق نيران غير مباشر قد تسبب في وقوع أضرار في مواقع الأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية اثنتين على الأقل من القذائف الموجهة من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار، وذلك رداً على نيران من الجانب برافو في وقت سابق عبرت خط وقف إطلاق النار. وحرصت القوة على استمرار وجود حواجز الطرق في ظل وجود أجهزة متفجرة مرتجلة في المناطق القريبة من موقعي الأمم المتحدة ومركز مراقبة تابع للأمم المتحدة، الأمر الذي يؤثر على حرية تنقل أفراد القوة. كما أبلغ عن

ينطوي على انتهاك آخر، مثل وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها. أعلن رئيس حزب الله حسن نصر الله على الملأ المسؤولية عن التفجيرات، قائلاً إن مقاتلي حزب الله قاموا بزرع قنابل وتفجيرها كجزء من عملية مضبوطة ومقصودة.

وفي الختام، على الرغم من بيئة إقليمية لا تنفك تحفها التحديات، فإننا نشهد في نهاية المطاف تحركاً طال انتظاره في عملية السلام تمثل في استئناف المفاوضات المباشرة. وسمحوا لي أن أشدد على أملنا في أن تمثل هذه الجهود فرصة أولى للتغلب على الإحباط المشترك خلال السنوات الأخيرة بسبب الجمود السياسي. في الأسبوع الماضي، شهدنا بداية واعدة في إطار الجهود المبذولة حالياً لوضع مبادرة سياسية ذات مغزى بشأن المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. ولقد وصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة. والمحك هو أن يمضي الجانبان إلى نهاية الشوط وألا يخيبا أمل شعبيهما. والفرصة سانحة الآن أيضاً لترجمة دعوتنا إلى الفعل إلى شعور مشترك بإلحاح الحاجة، إذ يتعين على الزعماء في كلا الجانبين أن يدركوا أن أمامهم فرصة لا يسعهم إضاعتها. وسيستمر الأمين العام والأمم المتحدة، بالتعاون مع المجموعة الرباعية، في تقديم كل ما يمكن من دعم لهذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

نار في بلدة اللبوة. في ٨ آب/أغسطس، ألقت القوات المسلحة اللبنانية القبض على ثلاثة رجال مسلحين كانوا يحاولون عبور الحدود عبر عرسال، وقامت بمصادرة كمية من الأسلحة وسترة ناسفة. في ٩ آب/أغسطس، اختطف طياران تركيان في الطريق من مطار بيروت الدولي في حادثة يعتقد أنها ترتبط باختطاف حجاج لبنانيين في سوريا.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء المعين سلام، ما زلنا في انتظار حدوث تقدم في تشكيل الحكومة. بيد أن صدور مرسوم في ٢ آب/أغسطس بتحديد ولاية قائد القوات المسلحة اللبنانية ورئيس هيئة الأركان لمدة سنتين قد ساعد على كفاءة الاستمرارية المؤسسية في الجيش. قال الرئيس سليمان في كلمة ألقاها في عيد الجيش إن واجب الجيش يغدو صعباً إذا تورط واحد أو أكثر من الأطراف اللبنانية الفاعلة في صراعات خارج الحدود، مما يؤدي إلى استيراد أزمات خارجية.

ظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) هادئة عموماً، على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية اليومية للأجواء اللبنانية. وتقوم القوة، بالتنسيق مع الأطراف، بالتحقيق في ملابسات انفجار وقع في منطقة لبونة، إلى الشمال من الخط الأزرق، في ٧ آب/أغسطس، أصيب فيه أربعة من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. تؤكد النتائج الأولية وجود الجيش الدفاع الإسرائيلي في الموقع، انتهاكاً للخط الأزرق، وانتهاكاً لأحكام وقف الأعمال القتالية والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). في رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس، احتج لبنان على الحادث. وحسم النتيجة معلقاً بتحديد ما إذا كان الأمر